● أخبار قصيرة

رومانيا.. رفض ترشيح جورجيسكو للانتخابات الرئاسية

رفضت لجنة الانتخابات المركزية في رومانيا تسجيل كالين جورجيسكو كمرشح للانتخابات الرئاسية المقررة في ٤ مايو، وذلك لاتهامه بالتحريض على أعمال ضد النظام الدستوري.

وأفادت وسائل الإعلام الرومانية أن ١٠ أعضاء من أصل ١٤ في اللجنة صوتوا ضد ترشيحه يوم الأحد. ويحق لجورجيسكو الطعن في هذا القرار أمام المحكمة الدستورية حتى ١٨ مارس الجاري.أثار القرار موجة احتجاجات واسعة بين أنصار جورجيسكو، حيث تجمع محتجون أمام مقر لجنة الانتخابات المركزية، مما أدى إلى وقوع صدامات مع قوات الأمن.

النمسا ترفض استقبال طالبي اللجوء المردودين من ألمانيا

أعربت السلطات النمساوية عن موقفها الرافض لمقترحات أحزاب الائتلاف الألماني بشأن إعادة طالبي اللجوء من الحدود الألمانية.

وأوضحت وزارة الداخلية النمساوية في فيينا، وفقًا لتصريحات خاصة لوكالة الأنباء الألمانية، أنها «لن تستقبل هؤلاء الأفراد».

وشددت النمسا على أن تشريعات الاتحاد الأوروبي الحالية لا تجيز الرفض غير الرسمي لطالبي اللجوء على الحدود، معتبرة أن هذا الإجراء يتعارض مع القوانين الأوروبية المعمول بها.

وفي إطار هذا الموقف، أصدرت وزارة الداخلية النمساوية توجيهات إلى أقسام الشرطة في المناطق الحدودية بعدم الاستجابة لأي إجراءات من الجانب الألماني تخالف قانون الاتحاد الأوروبي، مع التشديد على ضرورة إبلاغ الوزارة فورًا بأي مستجدات تتعلق بهذا الشأن.يذكر أن الخلاف نشأ في أعقاب مقترحات من «الاتحاد المسيحي» وحزب المستشار الألماني أولاف شولتس «الاشتراكي الديمقراطي» بشأن آليات جديدة للتعامل مع طالبي اللجوء على الحدود.

أفغانستان: قضية حقوق المرأة تستخدم سياسياً

قال «سيف الإسلام خيبر» المتحدث باسم وزارة الأمر بالمعروف في حكومة طالبان إن حقوق المرأة قد استُخدمت سياسياً خلال العشرين سنة الماضية.

وأضاف أن هذه العملية لا تزال مستمرة من قبل بعض المنظمات الدولية والدول. كما صرح خيبر بأن النساء الأفغانيات في ظل حكومة طالبان يتمتعن بجميع حقوقهن الشرعية.

وقال المتحدث باسم وزارة الأمر بالمعروف في حكومة طالبان: «تحاول الأطراف المغرضة تحت اسم حقوق المرأة نشر ثقافات وحضارات أجنبية في أفغانستان».

بعد قرار ترامب بتعليق عملها

هل انتهى دور (USAID) في آسيا الوسطى؟

الوفاق / أحد الأوامر التنفيذية المثيرة للجدل لـ«دونالد ترامب» كان وقف نشاط الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID حيث تم تعليق نشاطات هذه الوكالة التي لديها تاريخ ٦٤ عاماً من النشاط وأكثر من ١٠ آلاف موظف حول العالم لفترة ٩٠ يوماً لمراجعة مدى توافق نفقات هذه الوكالة مع المصالح الأمريكية.

يعتقد «إيلون ماسك» أنه يجب وقف نشاط هذه المنظمة، وأكد «ماركو روبيو» أيضاً أن هذه الوكالة قد أنفقت أموالاً ضد المصالح الأمريكية. وبالتالي، بأمر من ترامب، تم تعليق هذه المنظمة لمدة ٩٠ يوماً وتم إرسال جميع موظفيها في إجازة إجبارية. هناك بعض التقارير الأولية بأن قوة عمل هذه الوكالة ستنخفض إلى أقل من ٣٠٠ شخص، مما يعني تدميرها بالكامل.

كانت وكالة (USAID) أداة لغسيل الأموال ونقل الموارد المالية في المشاريع السياسية والأمنية

نشاطات مشبوهة

على الرغم من تأسيس وكالة التنمية الدولية الأمريكية بالتوازي مع خطة مارشال في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنها تشكلت بشكل ملحوظ متأثرة بديناميكيات الحرب الباردة. كان تأسيس هذه الوكالة الحكومية في عام ١٩٦١ مرتبطاً بشكل أساسي بمنافسات فترة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي السابق، ومن هذا المنظور، بعد عام ١٩٩١ وانهيار الاتحاد السوفييتي، تم تخصيص جزء كبير من مواردها للجمهوريات حديثة الاستقلال. كانت آسيا الوسطى أيضاً جزءاً من هذا المجال. أنفقت وكالة التنمية الدولية الأمريكية ٢,٧ مليار دولار في دول آسيا الوسطى في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٢٤ فقط، وهي ميزانية كبيرة.

خلال هذه الفترة، تلقت دول طاجيكستان وقيرغيزستان أكبر نصيب من مشاريع «يو إس إيد» بحصة ٨٤١ و٦٠٢ مليون دولار على التوالي، وأوزبكستان في المرتبة التالية بـ٥٠٢ مليون دولار. كما تظهر التقارير الرسمية أنه في عام ٢٠٢٣، بلغ إجمالي مساعدات هذه المنظمة لطاجيكستان ٨٨,٥ مليون دولار، ولقيرغيزستان ٥٣,٥ مليون دولار، ولأوزبكستان ٥٢ مليون دولار، ولكازاخستان ٣٢,٥ مليون دولار، وأخيراً لتركمانستان ٤,٨ مليون دولار، مما يعني إجمالي إنفاق ٢٣١ مليون دولار في سنة واحدة فقط.

أيضاً، وفقاً للتقارير الرسمية، بعد فبراير ٢٠٢٢، تحولت أولويات هذه الوكالة بشكل ملحوظ إلى منطقة الاتحاد السوفييتي السابق. حصلت أوكرانيا وحدها في عام ٢٠٢٣ على ٣٧٪ من إجمالي موارد «يو إس إيد» بقيمة ١٦ مليار دولار، متصدرة قائمة متلقي هذه المساعدات. وفي المقابل، كانت هذه المساعدات في عام ٢٠٢٢ تعادل ٩ مليارات دولار، وهو مستوى لا يزال مرتفعاً.

تخصيص ميزانية قدرها ٤,٥ مليون دولار من قبل هذه المنظمة لمكافحة نشر المعلومات المضللة هو جزء صغير من هذا النهج. على المستوى الحكومي أيضاً، خصصت هذه الوكالة مبالغ كبيرة لتدريب الموظفين الحكوميين في مجالات مختلفة ونفذت البنية التحتية لرقمنة العمليات البيروقراطية بهدف زيادة الشفافية. أدى هذا الأمر إلى تمكين الوصول إلى المعلومات وتشكيل شبكة من النخب المتوافقة مع أمريكا.

على الرغم من أن «يو إس إيد» تعتبر منظمة تنموية، إلا أن لها وظائف ونهج سياسية مهمة أيضاً. لعب تقديم المساعدات النقدية وغير النقدية للمنظمات غير الحكومية في دول مثل قيرغيزستان وكازاخستان دوراً مهماً في نشر التوجه الغربي في المشهد السياسي لهذه الدول، بما في ذلك قوى المعارضة. كما أن جزءاً من هذه المبالغ يتم في إطار تفاعلات سرية وممولة لـ«يو إس إيد» مع المسؤولين الحكوميين. بعبارة أخرى، كانت هذه الوكالة أداة لغسيل الأموال ونقل الموارد المالية في المشاريع السياسية والأمنية. أظهرت تجربة أوكرانيا بوضوح كيف استطاعت هذه المنظمة، من خلال عملية طويلة الأمد، إنشاء قواعد بيروقراطية موالية لأمريكا في هيكل الدولة الأوكرانية.

الهيكل غير الشفاف لحكومات آسيا الوسطى يثبت بوضوح وجود مثل هذه العملية. جزء آخر من هذا النهج تم تنفيذه في شكل مشاريع أمنية ممولة. على سبيل المثال، دعمت هذه المنظمة إنشاء مختبر للسلامة البيولوجية في طاجيكستان، ثم أنشأت مركزاً بيولوجياً آخر لمكافحة السل، واتضح لاحقاً أنه كان جزءاً من النشاطات البيولوجية الأمريكية في آسيا الوسطى. مثال آخر يمكن ذكره في المجال السيبراني. شاركت هذه الوكالة سابقاً في تمويل شراء خوادم لإدارة الجمارك في كازاخستان، وهو موضوع قد يوفر لأمريكا الوصول إلى البيانات التجارية والمعلومات الاقتصادية لهذا البلد باعتباره أكبر شريك تجاري لروسيا في آسيا الوسطى.

قرار غير متوقع

على الرغم من أن النهج المتشدد لترامب تجاه وكالة التنمية الدولية الأمريكية كان متوقعاً، إلا أن القرار المفاجئ بوقف نشاطات هذه الوكالة يعتبر قراراً غير متوقع نسبياً. سابقاً، في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠، أقرت إدارة ترامب الأولى تخفيض الميزانية المخصصة لـ«يو إس إيد»، وكان من المتوقع أن يتسارع هذا التخفيض في الفترة الجديدة لزيادة الكفاءة. ومع ذلك، فإن فترة ٩٠ يوماً من تعليق نشاطات هذه الوكالة تعتبر صدمة سياسية واقتصادية وحتى أمنية.

كانت وكالة التنمية الدولية الأمريكية في آسيا الوسطى على الأقل إحدى المؤسسات المؤثرة في تعزيز السياسة الخارجية الأمريكية. من هذا المنظور، يبدو متفائلاً للغاية قبول نية أمريكا في إيقاف نشاطها بشكل دائم في آسيا الوسطى في الفترة الحالية. لذلك، من المتوقع أن يتم استبدال هذه المنظمة، على الأقل في قسم آسيا الوسطى، بمنظمة أو مؤسسة أخرى أو أن تُستبدل بنسخة معدلة ستكون على الأرجح أكثر كفاءة. في الواقع، لا يسعى ترامب بالضرورة إلى القضاء على وظائف هذه المنظمة، بل يسعى إلى إعادة تنظيمها وفقاً للنهج الجديد لأمريكا وتخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة. من هذا المنظور، ووفقاً لنهج السياسة الخارجية الأمريكية، يمكن لهذه الوكالة في المستقبل القريب أن تستأنف نشاطها بهيكل مماثل وربما بموارد أكبر. لذلك، ليس من المستبعد أن تزداد الميزانية والموارد المخصصة لآسيا الوسطى وأن تنشط في هيكل جديد.

أهداف التعليق

فيما يتعلق بأسباب وخلفيات قرار ترامب بتعليق نشاط «يو إس إيد»، يمكن الإشارة إلى عدة عوامل. بينما يتم طرح تطهير مؤسسات السياسة الخارجية من الديمقراطيين على المستوى الداخلي الأمريكي، وعلى مستوى آسيا الوسطى يمكن الإشارة إلى انخفاض كفاءة أداء هذه المنظمة بعد التغييرات الأخيرة. لذلك، أحد الأسباب المهمة والمؤثرة في هذا التغيير الهيكلي قد يكون القوانين والقيود الجديدة لحكومات آسيا الوسطى. قامت بعض دول المنطقة مثل قيرغيزستان مؤخراً، على غرار روسيا، بسن قوانين تقييد تلقي الموارد الأجنبية، والتي تطلبت عمليات بيروقراطية وشفافية خاصة. حتى كازاخستان بدأت مؤخراً في دراسة المسودة الأولية لهذا القانون. من هذا المنطلق، قوبل قرار ترامب بإيقاف نشاطات هذه الوكالة بترحيب من بعض التيارات السياسية الحكومية في المنطقة. يحد هذا الموضوع من العمليات المالية المتعلقة بالتحركات المحتملة لأمريكا، ومن هذا المنظور، من غير المرجح أن يكون لـ«يو إس إيد» بهيكلها الحالي وظيفة مناسبة في هذه الظروف.

في الوقت نفسه، يمكن أن تكون إعادة تعريف النهج الأمني والاستخباراتي لأمريكا جزءاً آخر من أسباب اتخاذ هذا القرار. مع خبرة أكثر من ثلاثة عقود من النشاط والحساسية المتزايدة لروسيا والصين وحتى حكومات آسيا الوسطى تجاه تحركات وإجراءات «يو إس إيد»، يبدو أن المسؤولين الأمريكيين قد أدركوا انخفاض الكفاءة الأمنية والاستخباراتية لهذه الوكالة بسبب تحديد القوات وقنوات تحويل الأموال وأساليب النشاط وغيرها. لذلك، قد لا تنجح مشاريع جديدة ضد الصين أو روسيا بنجاح كامل، كما حدث سابقاً في عام ٢٠٢٠ عندما أدى تنظيم الاحتجاجات بدعم من مؤسسات تابعة لـ«يو إس إيد» إلى فشل فعلي لأمريكا. يبدو أن الجهود الأمريكية الجديدة في قيرغيزستان لم تسفر أيضاً عن أي نتيجة خاصة بسبب إجراءات جباروف في العامين الماضيين مع تشديد إضافي تجاه المؤسسات الأمريكية. في الوقت نفسه، يُعتبر مشروع «أوكرنة» بعض دول المنطقة مع التركيز على كازاخستان أحد المشاريع المهمة لـ«يو إس إيد». تستند التحليلات إلى أن النموذج الأوكراني يتم تنفيذه في كازاخستان بشكل ناعم من خلال تشكيل طبقة واسعة من المؤيدين للغرب ذوي التوجه المعادي لروسيا بشكل راديكالي ثم تفعيل أنشطة هذه القوات في المجال الأمني والاستخباراتي. سبق أن أكد رئيس وزراء جورجيا صراحة أن المنظمات غير الحكومية التابعة لـ«يو إس إيد» تُستخدم رسمياً لتنظيم الثورة. يتم تنفيذ جزء من هذا المشروع من قبل «يو إس إيد». يمكن أن تؤدي إعادة تعريف هيكل وعمل هذه المنظمة إلى زيادة معدل نجاحها وتقليل تكاليفها.

ومن الناحية الهيكلية، في المستقبل القريب، سنشهد تغييراً جدياً في أداء «يو إس إيد» في آسيا الوسطى. ومع ذلك، من الناحية الوظيفية، يبدو أن هذه العملية لن تنخفض فقط، بل ستزداد أيضاً. بالنسبة لدول مثل طاجيكستان وقيرغيزستان، من المحتمل أن يكون للهيكل الجديد، مع الحفاظ على المساعدات المرسلة، نهجاً أكثر هجومية، بحيث نشهد انتقالاً من أولوية «القوة الناعمة» ونهج «إيجابي» في المجال السياسي والأمني إلى نهج «إدراكي ومعرفي» وأداء «سلبي» في المجال الدفاعي والسياسي والأمني. هذا يعني أن نهج أمريكا تجاه الهيكل البديل لـ«يو إس إيد» سيكون نهجاً أكثر عملية وسلبية وربما أكثر هجومية. في الوقت نفسه، سيزداد التشدد تجاه حكومات المنطقة وسيتم تسهيله في مقابل تقديم بعض الامتيازات السياسية، مما قد يؤدي إلى تعاون نسبي من حكومات المنطقة.

أوروبا تتسلح واستقرارها المالي على المحك

كتبت صحيفة «فيرتشافتس فوخه» في تقرير لها: الاتحاد الأوروبي يتخلى عن جميع القيود في السياسة المالية لمواجهة ما يسميه التهديد الروسي وتعزيز عملية تطوير الأسلحة. قد تكون هذه الخطوة صحيحة من الناحية العسكرية، لكنها ستؤثر على العملة المشتركة للمنطقة.

كشف الاجتماع الخاص الأخير للاتحاد الأوروبي عن أضواء وظلال فوق هذه القارة العجوز. أحد الجوانب الإيجابية هو رغبة جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها ٢٧ دولة في إعادة التسلح الضروري لأوروبا. ولكن في النهاية، إذا تم جمع ميزانية الاتحاد الأوروبي وميزانيات الدفاع الوطنية للدول الأعضاء الـ٢٧ لهذا الغرض، فسيتم إنفاق أكثر من تريليون يورو على الأسلحة في السنوات القليلة المقبلة.

هذا مبلغ ضخم غير متوفر في العديد من المجالات الأخرى بما في ذلك البنية التحتية والعلوم والأبحاث ودعم التحولات البيئية. لكن بالنظر إلى سياسات دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة، تبدو عملية تطوير الأسلحة هذه ضرورية من وجهة نظر بروكسل.

للأسف، لم يعد بإمكان أوروبا الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك يجب عليها حماية نفسها - وهذا سيكون مكلفاً.

إن حقيقة إعادة التسلح ستتم الآن إلى حد كبير خارج الميزانيات الوطنية للدول ولن تحسب بعد الآن في نسبة العجز لكل دولة من دول اليورو هي قرار مهم. هذا التطور يخلق بالطبع ظروفاً متفجرة وحرجة، لأن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المثقلة حالياً بالديون بشدة هي التي تحتاج أكثر إلى التراجع من الناحية الدفاعية. إذا أرادت هذه الدول الوصول إلى أهداف الناتو، فستحتاج إلى مبالغ فلكية تضاف إلى نسبة ديونها.